



بلاغ الجمع العام التواصلي

شغيلة القناة الثانية: طالب بالتسوية الفورية لأوضاع العاملين غير المرسمين وبالزيادة العامة في الأجر لكل الشغيلة

في جو حماسي طبعته المسؤولية ويجسد الوحدة النقابية التاريخية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، التأمت شغيلة القناة الثانية في جمع عام تواصلي يوم الاثنين 16 فبراير 2026 ببهاو استديو 1200، بحضور كثيف ووازن لمختلف الفئات المهنية من صحافيين وفنانين وتقنيين وإداريين، وقد شكل هذا اللقاء محطة مهمة لمناقشة قضايا الشغيلة المادية والمهنية، وتقييم مسار المفاوضات مع إدارة القناة حول الملف المطالي للشغيلة خاصة مسألتي تسوية وضعية غير المرسمين والزيادة العامة في الأجر.

الجمع العام التواصلي تميز بالقرير الذي قدمه الأخ الكاتب العام باسم المجلس النقابي، وبالنقاش الجاد والمسؤول الذي تلاه والذي عبر فيه المتذللون عن انشغالاتهم وهواجسهم المهنية والاجتماعية والتنظيمية. حيث انصب النقاش على هموم شغيلة القناة في هذه المرحلة الدقيقة المتسنة بتآكل الرأسمال البشري نظراً لتجميد التوظيف بالقناة لمدة طويلة جداً، واستمرار مفارقة عجيبة تميزية حيث يمارس العديد من المهنيين نفس المهام مع زملاء لهم دون استفادتهم من نفس الحقوق مما خلق جواً من التشنج طال أمه له تأثير على نفسية الشغيلة، وعليه ضرورة انصاف زملائنا الغير المرسمين بشكل تدريجي والذين بلغت أقدمية بعضهم أكثر من 20 سنة دون ترسيم وذلك ضمن مخطط التشغيل الذي تم انتزاعه مؤخراً، وفق معايير شفافة ومنصفة مع اعتماد معيار الأقدمية كقاعدة أساسية في عملية الادماج وتعويض المحالين على التقاعد حسب نفس المعايير، كما استنكر المتذللون عدم اشتراك ممثلي الشغيلة في عملية هيكلة القطب العمومي للسمعي البصري والتموضع الاستراتيجي للشركة الوطنية صوريد-القناة الثانية ضمن هذا المشهد الجديد.

وشددت نقاشات وتوصيات الجمع العام التواصلي على المواقف الجوهرية التالية:

- شروط لترسيم الدفعة الأولى، اعتماد معايير تبني على مركبات تقنية ومهنية مستلهمة من دراسة مقارنة التجارب الوطنية والدولية، وفق مبادئ الأقدمية والخبرة، العدالة والإنصاف والشفافية في المساطر



والنتائج. وأن عملية التسوية تهم حسرا غير المرسمين داخل القناة الثانية مع مشاركة المجلس النقابي في كل مراحل مسلسل العملية.

- المطالبة بترسيم الدفعتين الأولى والثانية خلال هذه السنة المالية.
- تعويض المحالين على التقاعد حسب ما تقتضيه مدونة الشغل مع أن يكون التعويض بغير المرسمين.
- تمكين جميع مستخدمي القناة من الزيادة العامة في الأجور وفقا لخلاصات الحوار مع الإدارة التي كانت من مخرجات الحوار الاجتماعي والحوارات الاجتماعية القطاعية.
- التسوية الفورية لكل متاخرات الصناديق الاجتماعية كالتقاعد والتأمين عن المرض.
- المطالبة بالحفظ على الخدمات الاجتماعية، مأسستها وتطويرها وتجويدها.

وبعد الإشادة بالجهودات التي يبذلها المجلس النقابي للدفاع عن الحقوق المنشورة لشغيلة القناة بكل فئاتها والترافع لحفظ مكانة القناة الثانية الرائدة في مشهد الإعلام العمومي المغربي قرر الجمع العام تقويض المجلس النقابي المتابعة الصارمة لهذه الملفات بشرأكة مع الإدارة العامة، مع تقويض المجلس النقابي اتخاذ أي قرار نضالي يفرض نفسه في حين والشكل المناسب له، على ضوء النتائج المحققة في هذا الحوار والعودة إلى الجمع العام كلما اقتضى الأمر ذلك. كما طلب المجلس النقابي بتكييف التواصل داخل مجلس المناضلين ومع كافة شغيلة القناة، وإبداع فضاءات للنقاش والتفكير في القضايا الراهنة والمستقبلية للشركة وللإعلام العمومي الوطني.

وأهاب الجمع العام التوأصلي في الأخير بجميع مكونات شغيلة الشركة دون تمييز بين المرسمين وغير المرسمين، الاستمرار في التعبئة واليقظة لحفظ مكانة المكتسبات المادية والاجتماعية للشغيلة بكل فئاتها وأصنافها المهنية والإدارية، والدفاع على الموقع الريادي لمنظومة M2 في الحقل الإعلامي الوطني. وإن العمل الجاد والوحدي والمنظم وحده يجدي

عن الجمع العام

الدار البيضاء يوم 16 فبراير 2026